



مجلة النواصلية

رقم الايداع القانوني: ر د م د 2437-0894

رقم الايداع بالمكتبة الوطنية: 5845-2015

رت م د إ: 537X-6202

من مشكلات المصطلح النحوي قديما وحديثا (المفهوم واللفظ المناسب له-
تعريف المصطلح)

From the problems of the grammatical term, old and
new (The concept and its appropriate pronunciation
–definition of the term)

د(ة). فاطمة عويمر

جامعة يحيى فارس المدية - الجزائر

Faouimer25@gmail.com

تاريخ النشر:	تاريخ القبول:	تاريخ الإرسال:
2020-03-25	2020-03-14	2020-02-03

المرجع: فاطمة عويمر، « من مشكلات المصطلح النحوي قديما
وحديثا (المفهوم واللفظ المناسب له- تعريف المصطلح)
»، النواصلية، المجلد: 06، العدد: خاص 2020، ص ص: 71- 119.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/294>

من مشكلات المصطلح النحوي قديما وحديثا

(المفهوم واللفظ المناسب له - تعريف المصطلح)

From the problems of the grammatical term, old and new (The concept and its appropriate pronunciation – definition of the term)

د(ة). فاطمة عويمر

جامعة يحيى فارس بالمدينة - الجزائر

ملخص:

سنعرض في هذا البحث أهم الإشكالات التي تمس المصطلح النحوي قديما وحديثا، ومن بينها تأرجح بعض المصطلحات النحوية بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي، وغموض بعض المصطلحات وعدم مناسبتها للمفهوم النحوي، ووجود بعض الظواهر التي تعد مخالفة لشروط وضع المصطلح العلمي، كظاهرة تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد، وهو ما يعرف بالترادف، ودلالة المصطلح الواحد على مفاهيم متعددة، وهو ما يُعرف بالمشترك اللفظي .

وإلى جانب هذه المشكلات المتعلقة بالسمات الشكلية للمصطلحات وعلاقتها بالمفاهيم النحوية نلمس مشكلة أخرى، وهي مشكلة التعريفات والحدود.

الكلمات المفتاحية : مشكلات المصطلح النحوي؛ تعدد المصطلح؛ تعدد الدلالة؛ غموض المصطلح؛ تعريف المصطلح النحوي.

Abstract:

In this research, we will present the most important problems affecting the grammatical term, both ancient and modern including the oscillations of some grammatical terms between the linguistic meaning and the

— من مشكلات المصطلح النحوي قديما وحديثا (المفهوم واللفظ المناسب له- تعريف المصطلح)

idiomatic meaning, the ambiguity of some terms and their incompatibility with the grammatical concept, and the fact that there are some phenomena which are contrary to the conditions of the scientific term, such as the phenomenon of multiple terms for one concept, This is known as tandem, and the signification of a single term on multiple concepts, which is known as the verbal participant.

In addition to these problems related to the formal features of terminology and its relationship to grammatical concepts, we see another problem, which is the problem of definitions and boundaries.

Key words: wordsgrammatical term's problems, multiple terminology, multi-significance, term's ambiguity, grammar term's definition.

مقدمة:

إنَّ صياغة المصطلحات ووضعها حتمية لازمة، ونتيجة من نتائج تمحيص المادة اللغوية المستقرّة، ولأنَّ المصطلحات هي مفاتيح العلوم، كان للنحو مصطلحاته الخاصة به، نشأت وتطورت، فاستقر أغلبها واندثر بعضها، إذ من البديهي أن يصطلح علماء اللغة ألفاظاً لما درسه تقي باستقلالية علم النحو عن العلوم الأخرى، ويقتضي المنهج العلمي لأيِّ علم توفُّره على مجموعة من المصطلحات ليكون متكامل الأصول والقواعد، ولا يستقيم هذا المنهج العلمي إلاّ إذا قام على مصطلحات دقيقة، تؤدي المفاهيم العلمية تأدية صريحة، تخدم العلم وتحقق منظومة اصطلاحية متكاملة، وقد عكف النحاة المتقدمون -بصريون وكوفيون- على وضع ألفاظ تدل على الظواهر النحوية والصرفية، غير أنَّ المنظومة الاصطلاحية عرفت بعض الإشكالات فيما يتعلق بطبيعة تلك المصطلحات وسماتها، ومدى مطابقتها للمفهوم النحوي الذي وُضعت له.

وقد نهض كثير من المحدثين بمسؤولية وضع معاجم نحوية تجمع المصطلحات النحوية وتعريفها، على غرار ما فعله النحاة المتقدمون الذين اهتموا بالحدود النحوية باعتبارها جزءاً من المسائل النحوية التي تطرقوا إليها في كتبهم، فكانوا ينطلقون من الحدّ النحوي، ومن هؤلاء ابن جني، وأبو القاسم الزجاجي، وأبو البركات بن الأنباري، ورضي الدين الإسترابادي، وموفق الدين بن يعيش وابن مالك الأندلسي، وجلال الدين السيوطي، وغيرهم.

وبعدُ التأليف المعجمي ضرورة ملحة لا بدّ منها، في عصر أصبح يولي أهمية كبيرة للمعاجم المتخصصة في حقول المعرفة، نظراً لأنَّ المصطلحات لغة العلوم، وقد حظيت العلوم الدقيقة والفلسفية والطبية وغيرها بمعاجم تضم مصطلحاتها

— من مشكلات المصطلح النحوي قديماً وحديثاً (المفهوم واللفظ المناسب لـ) تعريف المصطلح

وتحدّدها لأهل الاختصاص، فكان من الأهمية القصوى أن تحظى علوم اللغة بهذه المعاجم المتميزة في مادتها وأهدافها، ونعلم أنّ استقرار المصطلحات يعني اكتمال العلم ونضجه، واكتماله يفترض ويقتضي أن تُجمع مصطلحاته وتعرّف وفقاً لشروط التعريف؛ خصوصاً إذا كان الطلاب وبعض الباحثين تعوزهم المعرفة النحوية، وكثيراً ما يكتفون بمطالعة الكتب التي تزودهم بالمعارف النحوية والمسائل الخلافية، وقضايا التجديد والإحياء، بعيداً عن الكشف عن طبيعة المصطلحات وخصوصياتها وعلاقتها ببعضها في مجالها، وتاريخها وأصولها.

وانطلاقاً ممّا تقدّم ذكره سنقسم بحثنا هذا إلى قسمين، سنذكر في القسم الأول أهمّ المشكلات التي مسّت المصطلح النحوي من حيث علاقته بالمفهوم النحوي الموضوع بإزائه، وسنخصص القسم الثاني لقضية ضبط المفهوم النحوي من خلال التعريف أو الحد، وما اعتري ذلك من مشكلات.

1 - من مشكلات المصطلح النحوي (المفهوم واللفظ المناسب):

تعريف المصطلح النحوي:

وردت كلمة (اصطلاح) في المعاجم اللغوية بمعنى الصلح والاتفاق.

قال ابن منظور: «والصلح تصالح القوم بينهم، والصلح: السلم، وقد اصطلحوا وصالحو وتصالحو واصّالحو... بمعنى واحد»¹. وقال الزبيدي:

¹ جمال الدين بن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط2، دون تاريخ، مادة (صلح)، 517/2.

«والاصطلاح اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص»¹.

وأما المصطلح بمعناه التخصصي فهو «اللفظ أو الرمز اللغوي الذي يستخدم للدلالة على مفهوم علمي أو عملي أو فني، أو أي موضوع ذي طبيعة خاصة»².

ويقدم فهمي حجازي التعريف الآتي باعتباره أفضل تعريف أوروبي اتفق عليه المتخصصون في علم المصطلح، ونصّه: «الكلمة الاصطلاحية أو العبارة الاصطلاحية: مفهوم مفرد أو عبارة مركبة استقر معناها أو بالأحرى استخدامها، وحدّد في وضوح. هو تعبير خاص ضيق في دلالاته المتخصصة، وواضح إلى أقصا درجة ممكنة وله ما يقابله في اللغات الأخرى، ويرد دائماً في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدّد، فيتحقق بذلك وضوحه الضروري»³.

والمصطلح النحوي تبعا لهذا التعريف «هو تحديد دائرة الاصطلاح في ميدان النحو لتخصيصه بالبحث»⁴، فهو يشمل الظواهر النحوية، فيشير إلى

¹ محمد مرتضى الحسين الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق حسين نصار، مطبعة حكومة الكويت، دط، الكويت، 1369هـ/1969م، مادة (صلح)، 551/6.

² حامد صادق قنبي، مباحث في علم الدلالة والمصطلح، دار ابن الجوزية، ط1، عمان، 1425هـ/2005م، ص171.

³ محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار الغريب، دط، القاهرة، دون تاريخ، ص 11.

⁴ عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات بجامعة الرياض، ط1، الرياض، 1401هـ/1981م، ص 25.

— من مشكلات المصطلح النحوي قديماً وحديثاً (المفهوم واللفظ المناسب لـ) - تعريف المصطلح

المعاني أو الأدوات أو الوظائف النحوية، بألفاظ محدّدة تواضع عليها النحاة، واستقرت عندهم دون غيرهم.

ولأنّ المصطلح هو تعبير خاص ذو رؤية واحدة ودلالة واضحة تميّزه عن باقي الكلمات في اللغة العامة، فإنّه لا بدّ من توفّره على سمات مميّزة وهي:

- المصطلح الدقيق لا يدلّ إلّا على معنى واحد.

- دلالة المصطلح على معناه يمكن أن نطلق عليها (الحقيقة العلمية) سواء تطابقت مع الحقيقة اللغوية، أو كانت من باب المجاز.

- دلالة المصطلح على الحقيقة العلمية دلالة تطابقية، سواء تكوّن المصطلح من لفظ، أو من عبارة، أو من حروف مختصرة¹.

وإذا رجعنا إلى المصطلحات النحوية سنلاحظ مناسبة بينها وبين مسمياتها، وأهمّ الأسس والطرائق التي استقى منها النحاة هذه المصطلحات وراعوها في اختيار مصطلح دون آخر الانتقال من المعنى اللغوي؛ فأكثر مصطلحات النحو تُؤخّي فيها العلاقة بينها وبين معناها اللغوي للتعبير عن المعنى النحوي، منها التمييز، الاستثناء، النداء، أفعال المدح والذم، التعجب، القسم، الأفراد، والتنثية، والجمع، المبتدأ والخبر، البدل، والنعت... وغيرها.

ونكتفي بذكر مثالين لتوضيح كيفية انتقال المصطلح من معناه اللغوي إلى معناه التخصصي:

¹ ينظر: حامد صادق قنبيبي، مباحث في علم الدلالة و المصطلح، ص185-186.

الأول مصطلح البناء، حيث يقول ابن جني مبيّنًا الملازمة بين المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي: «وكأنّهم إنّما سمّوه بناءً، لأنّه لمّا لزم ضربًا، فلم يتغيّر تغير الإعراب سمّي بناءً، من حيث كان البناء لازماً موضعاً لا يزول من مكان إلى غيره ... تشبيهاً لذلك من حيث كان مسكوناً، وحاجزاً ومظلاً بالبناء من الآجر، والطين، والجصّ»¹.

والثاني مصطلح الجملة، جاء في لسان العرب: «كأنّ الحبل الغليظ سمّي جمالة، لأنّها قوى كثيرة جُمعت فأجملت جُملة واحدة، ولعلّ الجملة اشتقت من جملة الحبل»²، ونعلم أنّ الجملة تضمّ ألفاظ الكلم بعضها إلى بعض، فأشبهت بذلك الحبل الغليظ.

ووفق هذا المنهج من التوافق بين المعنى اللغوي والمعنى النحوي ينسحب معظم المصطلحات، وهو أساس متين من أسس وضع المصطلح النحوي، وتحقّق هذا التوافق كان أهمّ العوامل التي أسهمت في ثبات المصطلح النحوي وبقائه قرونًا طويلة، إذ لو لم يكن كذلك لوجدنا كلّ مصطلح يمرّ بسلسلة من التغيرات، فلا يبقى أثر للمصطلحات التي وردت في كتب المتقدمين.

على أنّ دقة المصطلحات ومطابقتها لما وضعت له ليست متناهية ومطلقة، بل إنّنا نجد بعض الظواهر المخالفة لذلك، ولا يمكن الاعتقاد أو التسليم مسبقاً أنّ صياغة المصطلح النحوي كانت غاية النحاة الأوائل، فقد كانت جهودهم منصبّة

¹ أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق علي النجار، دار الكتاب العربي، دط، بيروت، دون تاريخ، 37/1-38.

² جمال الدين بن منظور، لسان العرب، مادة (جمل)، 11/124.

— من مشكلات المصطلح النحوي قديماً وحديثاً (المفهوم واللفظ المناسب له- تعريف المصطلح)

على استقرار اللغة، واستتباط القواعد، وهذا يقودنا إلى التساؤل عن مدى استجابة المصطلحات النحوية لشروط وضع المصطلح، ولعلَّ أهمها دلالة المصطلح النحوي على ما وضع له، ودقة مطابقته لتلك الدلالة، وأهمُّ الظواهر المخالفة لشروط وضع المصطلح هي:

1-1- تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد:

تعدُّ ظاهرة تعدُّد المصطلحات في اللغة العربية من أكبر المشكلات التي تقود في حالات كثيرة إلى اللبس والاضطراب والفوضى الاصطلاحية، وهو أن يكون للباب الواحد مصطلحات كثيرة، وهذه الظاهرة تتدرج ضمن ما يُعرف بالترادف، ويمكن أن يكون التعدد بسبب اختلاف المدرسة النحوية التي ينتمي إليها النحوي، كالاختلاف الاصطلاحي بين البصريين والكوفيين، وقد يكون التعدد الاصطلاحي عند النحويِّ الواحد.

أمَّا الانقسام الاصطلاحي الواقع بين البصريين والكوفيين فأكثر من أن يُحصى في هذا الحيز الصغير، ولا يخفى أنَّ هذه المصطلحات سادت في وقت مبكّر من تاريخ النحو العربي، ثم إنَّ هذا الاختلاف «كان نتيجة طبيعية لوضع المصطلح وتطوره، إذ من المسلّم أنَّ هذه المصطلحات لم تضعها هيئةٌ تشاور أفرادها فيما بينهم واستقر رأيهم على اختيار معين»¹، وليس بعيداً أن يكون للكوفيين منهجٌ في صوغ المصطلحات يختلف عن منهج البصريين، بحسب فهمهم للمسألة النحوية ونظرتهم إلى اللغة، وما أتاحت له من سبلٍ للألفاظ المترادفة يختارون منها ما يشاؤون.

¹ محمد إبراهيم عبادة، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، مكتبة الآداب، ط2، القاهرة، 2001م، ص8.

ولابدّ من الوقوف عند قضية مهمة وهي وقوع تداخل بين التعدد الاصطلاحي الواقع بين المدرستين والتعدد الاصطلاحي عند النحوي الواحد، بعبارة أخرى قد يستخدم الكوفيون مصطلحات مخالفة لمصطلحات البصريين، ولا يمنهم ذلك من أن يستعينوا بمصطلحات خصومهم، فيحصل بذلك وجهان من الخلاف: خلاف عام بينهم وبين البصريين وخلاف يخصهم وحدهم، وللتوضيح الأمر نستعين بمثالين:

المثال الأول مصطلحا (المكني والكناية) أطلقهما الفراء في مقابل الضمير والمضمر عند البصريين، من ذلك قوله: «وأمّا من قال "عليهم" فإنّه استنقل الضمّ في الهاء، وقبلها ياء ساكنة، فقال: "عليهم" لكثرة دور المكني في الكلام»¹، وقوله: «وإن شئت جعلت "هو" كناية عن الإخراج»²، وقوله: «والعرب إذا جاءت إلى اسم مكني قد وُصف بهذا أو هذين وهؤلاء، فرّقوا بين "ها" وبين "ذا" وجعلوا المكني بينهما»³.

ونجده في موضع آخر يستخدم مصطلح المضمر، من ذلك قوله: «حسن ذلك في "ليس" أن تقول: "ليس بقائم أخوك"؛ لأنّ ليس فعل يقبل المضمر»⁴.

¹ أبو زكريا بن زياد الفراء، معاني القرآن، عالم الكتب، ط3، بيروت، 1403هـ/1983م، 5/1.

² المرجع نفسه، 50/1.

³ المرجع نفسه، 231/1.

⁴ المرجع نفسه، 43/2.

— من مشكلات المصطلح النحوي قديماً وحديثاً (المفهوم واللفظ المناسب له) - تعريف المصطلح

ومن ذلك مصطلحات (ما يُجرى، وما لا يُجرى والإجراء والمُجرى)¹ عند الكوفيين ويقابلها عند البصريين (ما ينصرف وما لا ينصرف)، وهما الاسم المنصرف والاسم الممنوع من الصرف، أمّا الإجراء فهو الصرف، وهما قريبان من حيث المعنى؛ «لأنَّ صرف الاسم إجراؤه على ما له في الأصل من دخول الحركات الثلاث»².

وعلى الرغم من اعتماد الفراء لمصطلح الإجراء وما يُشتق منه، إلا أنَّه استخدم الاصطلاح البصري في بعض المواضع، ومن ذلك قوله في تفسيره قول المولى عزَّ وجلَّ: ﴿اهْبِطُوا مِصْرًا﴾ [البقرة: 61] «كُتِبَتْ بِالْأَلْفِ وَأَسْمَاءُ الْبُلْدَانِ لَا تَنْصَرِفُ»³، وقد جمع بين الاستخدامين في قوله: «وقوله: "طَوَى" قد تُكسر طَاوَه فيُجرى، ووجه الكلام: الإجراء إذا كُسرت الطاء، وإن جعلته اسماً لما حول الوادي جاز ألا يُصرف»⁴.

¹ استخدم الفراء هذين المصطلحين في مواضع كثيرة، من ذلك قوله: «نصبت "المواطن" في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾ [التوبة: 25] لأنَّ كل جمع كانت فيه ألفٌ قبلها حرفان وبعدها حرفان فهو لا يجرى» ينظر: معاني القرآن، 428/1. ومنه قوله: «سقر: اسم من أسماء جهنم لا يُجرى» ينظر: معاني القرآن، 110/3، وقوله: «و"عادٌ" مُجَرَّى فِي كُلِّ الْقُرْآنِ لَمْ يُخْتَلَفَ فِيهِ، وَقَدْ يُتْرَكُ إِجْرَاؤُهُ يُجْعَلُ اسْماً لِلأُمَّةِ الَّتِي هُوَ مِنْهَا» ينظر: معاني القرآن، 19/2.

² موفق الدين بن يعيش، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، دون طبعة، دون تاريخ، 57/1.

³ الفراء، معاني القرآن، 42/1.

⁴ المرجع نفسه، 175/2.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ مصطلحات الإجراء وما يُجرى وما لا يجرى، هي من المصطلحات التي استقرت وذاعت بين النحاة، وقد استخدمها المبرد من البصريين¹.

والحقُّ أنَّ الاضطراب والتعدد الاصطلاحي سمة بارزة عند الكوفيين، ومن ذلك مصطلحات (أفعال، أصوات، أداة ليست مأخوذة من فعل، الخلفة)، التي تقابل أسماء الأفعال عند البصريين، فقد سمّاها الكوفيون أفعالا²، وسمّاها الفراء أصواتا في قوله: «وأكثر الأصوات إنما يكون على حرفين، مثل: صَه، ومثل مَه»³، وسمّاها أسماء⁴، وسمّاها (أداة ليست مأخوذة من الفعل)⁵، وهذه العبارة الاصطلاحية هي من قبيل الشرح والتفسير، وسمّاها (خلفة)⁶.

وليست ظاهرة الاضطراب الاصطلاحي مقصورة على الكوفيين، بل لها حضور عند البصريين أيضا، وعلى سبيل المثال نجد عند سيبويه مصطلحات (العطف، والإشراك، والاشتراك) للدلالة على العطف، في قوله: «... و(يغضب) معطوف على الشيء، ويجوز رفعه»⁷.

¹ ينظر (باب ما يجري وما لا يجري): أبو العباس بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، القاهرة، 1415هـ/1994م، 309/3.

² ينظر: بهاء الدين بن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الفكر، ط1، دمشق، 1402هـ/1982م، 639/2.

³ الفراء، معاني القرآن، 121/2.

⁴ المرجع نفسه، 323/1.

⁵ المرجع نفسه، 235/2.

⁶ المرجع نفسه، 260/1.

⁷ سيبويه، الكتاب، 46/3.

— من مشكلات المصطلح النحوي قديماً وحديثاً (المفهوم واللفظ المناسب له) - تعريف المصطلح

وقوله: «والإشراك على التّوهم بعيد كبعد (ولا سابقٍ شيئاً).»¹، أي العطف على التّوهم، ومثله: «ولو رفعت لكان عربياً جائزاً على وجهين: على أن تُشرك بين الأول والآخر»².

وقال: «هذا باب الاشتراك في أن... فالحروف التي تُشرك الواو والفاء وثم...»³، والحق أن كلّ هذه التسميات متقاربة من حيث المعنى.

ومن أمثلة التعدد الاصطلاحي عند سيبويه مصطلحات (المصدر، والفعل، والحدث، واسم الحدثان) للدلالة على المصدر، وذلك في قوله: «وقد يقولون الحلب وهم يعنون اللبن، ويقولون: حلبت حلباً، يريدون الفعل الذي هو مصدر»⁴، ولا يقصد سيبويه بلفظ "الفعل" هنا الفعل المعروف الذي منه الماضي والمضارع والأمر، وإنما يقصد الدلالة المجردة في الفعل، وهي الحدث، كدلالة الضرب والجلوس والخروج.

ومما جاء بلفظ "الحدث" و"اسم الحدثان" قوله: «واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه؛ لأنّه إنّما يُذكر ليبدل على الحدث... وذلك قولك: ذهب عبد الله الذهاب الشديد، وقعد قعدة سوء، وقعد قعدتين، لمّا عمل في الحدث عمل في المرة منه والمرتين»⁵، والشائع عند النحويين النحويين هو مصطلح المصدر، وأما الحدث فهو الدلالة المجردة المتضمنة في

¹ المرجع نفسه، 51/3.

² المرجع نفسه، 47/3.

³ المرجع نفسه، 52/3.

⁴ المرجع السابق، 42/4.

⁵ المرجع نفسه، 35-34/1.

المصدر، ويظهر جلياً أنَّ سببويه أطلق هذه التسميات المترادفة عند الحديث عن المفعول المطلق.

ويمكن القول إنَّ ظاهرة الترادف كان سببها عدم استقرار المصطلح، وذلك في بدايات وضعه، فعندما يطلق النحوي مصطلحاً ما على دلالة معينة قد يكون لغوياً عاماً بالدرجة الأولى، فيحسُّ النحوي أنَّه يقصر عن أداء المعنى النحوي، فيلجأ إلى تفسيره أو إطلاق ألفاظٍ أخرى مرادفة تكون أقرب إلى المصطلح الفني وأنسب للمفهوم، فكان النحاة يحومون حول المصطلح الدقيق بألفاظ كثيرة، وإذا اعتبرنا الترادف قديماً عيباً من عيوب المصطلح، فهو الآن آفة من آفات المصطلح، على الرغم من وجود هيئات مصطلحية تتادي بضرورة توحيد المصطلحات، وكأنَّ هذه الدعوة هي نداء مغمور لم يصل صده بعدُ إلى مسامع بعض المحدثين.

ومن هؤلاء المحدثين جورج متري عبد المسيح وهاني جورج تابري صاحبا معجم (الخليل معجم مصطلحات النحو العربي)، فقد فتحا الباب واسعا للتعدد الاصطلاحي، ومن أمثلة ذلك مصطلحات: (فعل الفاعل، الفعل المعلوم، الفعل المبني على الفاعل، الفعل المعروف، الفعل المعروف فاعله، بناء الفاعل، الفعل المعلوم فاعله، الفعل المصوغ للفاعل، الفعل المصوغ على الفاعل)¹، ولو نظرنا في هذه المجموعة سنجد أنَّها ضُمَّت تسعة مصطلحات مترادفة، لا يجمع بينها سوى مبدأ التناقض والتضاد، فمرة يكون الفعل هو المعلوم والمعروف، ومرة يكون المعلوم هو الفاعل.

¹ جورج متري عبد المسيح وهاني جورج تابري، الخليل معجم مصطلحات النحو العربي، مكتبة لبنان، ط1، بيروت، 1410هـ/1990، ص 202-206-129-311.

— من مشكلات المصطلح النحوي قديماً وحديثاً (المفهوم واللفظ المناسب له- تعريف المصطلح)

ومن مصطلحاتهما "التوحيد"¹ مرادفاً للمفرد، ولا يخفى أنَّ مصطلح التوحيد يحيل مباشرة على توحيد الألوهية والربوبية، ومن ثمَّ فهو لا يصلح للاصطلاح النحوي، لأنَّه سيتلبس حتماً بمفهومه الشائع.

ومصطلح الحديث² مرادفاً للخبر، ولفظ الخبر مرادف للحديث عند بعض المحدثين³، وليس عند النحويين، ثم إنَّ (الخبر) مصطلح مستقر وثابت، ولا حاجة لإضافة مصطلح آخر يلتبس بمجال غير مجال النحو.

ومن المحدثين الذين أسهموا في هذه الظاهرة تمام حسان، فقد استبدل بعض المصطلحات النحوية المستقرة بتسميات جديدة، من ذلك مصطلح **الخالفة** الذي استقاه من الفراء مرادفاً لاسم الفعل، غير أنَّ تمام حسان جعل الخالفة أربعة أقسام، وهي: **خالفة الإخالة** وترادف اسم الفعل، و**خالفة الصوت** وترادف اسم الصوت، وهي الأصوات التي يُخاطب بها من لا يعقل، كالحيوان وصغار الأطفال، و**خالفة التعجب** وهي صيغة التعجب، و**خالفة المدح والذم**، وترادف فعلاً المدح والذم⁴.

كما اختار تمام حسان لفظ "الصفة" ليطلقه على ما عُرف عند النحاة باسم الفاعل واسم المفعول واسم التفضيل وصيغة المبالغة، فسمّاها صفة الفاعل، وصفة

¹ المرجع نفسه، ص 163.

² المرجع نفسه، ص 194.

³ محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، وضع حواشيه : أحمد حسن البسج، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1418هـ/1993، 2/184.

⁴ تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، دط، الدار البيضاء -المغرب، 1994م، ص 113-115.

المفعول، وصفة التفضيل، وصفة المبالغة، والصفة المشبهة¹، فما الحاجة إلى هذه التسميات الجديدة إذا كان المصطلح القديم قد استقر عند النحويين قديما وحديثا؟

1-2- بقاء بعض المصطلحات متأرجحة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي:

لم تتحدّد الملامح الاصطلاحية لبعض الألفاظ بشكلٍ جليٍّ، وأغلبُ الظن أنها أطلقت مراعاةً لدلالاتها اللغوية العامة، من غير أن يُقصد بها التسمية الاصطلاحية، أو قد تكون من قبيل الوصف والتفسير لا الاصطلاح.

ومن ذلك مصطلح (الطرح) بمعنى الحذف، والذي ذكره سيبويه في قوله: «إذا حَقَرْتَ رجلاً اسمه (قَبَائِل) قلت: قُبَيْلٌ، وإن شئت قلت: قُبَيْلٌ، عوضاً ممّا حذفْت، والألف أولى بالطرح من الهمزة»²، ومعلوم أنّ الحذف في اللغة قريب من معنى الطرح، فكلاهما يدلان على معنى الرمي، يقال: طرح الشيء: رمى به³، والحذف: الرمي عن جانب، ويقال الحُذافة، وهي ما حُذِفَ من الشيء وطُرِحَ⁴، وليس بعيداً أن يكون سيبويه قد قصد بلفظ الطرح معناه اللغوي وليس الاصطلاح، ويؤكد ذلك أنه لفظ لم يشع عنده وعند النحاة الذين جاؤوا من بعده.

ومن ذلك استخدام سيبويه لفظ "الضمّ"، وهو يريد به العطف، وذلك في قوله: «هذا باب يكون الاسمان فيه بمنزلة اسم واحد ممطول، وآخر الاسمين

¹ تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 98-99.

² سيبويه، الكتاب، 3/439.

³ ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (طرح)، 2/528.

⁴ المرجع نفسه، مادة (حذف)، 9/39-40.

— من مشكلات المصطلح النحوي قديماً وحديثاً (المفهوم واللفظ المناسب له- تعريف المصطلح)

مضمومٌ إلى الأول بالواو.¹، أي معطوف على الأول بالواو، وقال أيضاً: «وإذا قلت: "والله لآتينك ثم لأضربنك الله فأخرتة، لم يكن إلا نصب، لأنه ضمّ الفعل إلى الفعل»²، وقد عبّر عن العطف بالضمّ لما بينهما من معنى الاشتراك بين لفظين، ولم يكثر استخدامه للفظ الضم، ووضح أنه قصد به الدلالة اللغوية، لأنّ مصطلح الضمّ الشائع عنده يراد به البناء الذي يقابل الرفع في الإعراب.

وعند النظر في بعض معاجم المصطلحات النحوية الحديثة نلاحظ استخدام بعض الألفاظ التي لا علاقة لها بسمات المصطلح العلمي، بل هي مباحث لغوية، ومن أمثلة ذلك ما أورده جورج متري عبد المسيح وهاني جورج تابري:

*لفظ "قالوا" بمعنى السماع³، وهذا المصطلح مركّب تركيباً فعليّاً، ومعلوم في علم المصطلح أنّ الأسماء أقدر على التعبير عن المفاهيم و«من الصعب الوقوف على مصطلح خاص ينتمي إلى صنف الأفعال»⁴.

وزيادة على ما ذكرناه من كون صيغة الفعل لا تصلح لأن تكون مصطلحاً لعدم قدرته على تأدية المفاهيم، فإنّ لفظة (قالوا) مادة لغوية معجمية، و«من الأمور التي ينبغي مراعاتها عند وضع المصطلح ألا يتخذ من ألفاظ لغوية شائعة

¹ سيبويه، الكتاب، 2/228.

² المرجع نفسه، 3/502.

³ جورج متري عبد المسيح وهاني جورج تابري، الخليل معجم مصطلحات النحو العربي، ص317.

⁴ إيناس كمال الحديدي، المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، دار الوفاء، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2006 م، ص 119.

الدلالة والاستعمال؛ لأنَّ ذلك يجعل معناه العلمي الدقيق عرضةً للالتباس بمعناه الشائع المتداول»¹.

***الدخول في الباب:** وهو السماع²، ويفتقر هذا التركيب الاصطلاحي لأدنى سمات المصطلح، ناهيك عن كونه يحمل دلالة لغوية.

مصطلح (الخنثى)، ويراد به المضاف إلى ياء المتكلم³، وسمِّي بـ (الخنثى) لأنه يلزم الكسر، مع عدم وجود موجب للبناء، فهو حالة ثالثة بين الإعراب والبناء، كما أن الخنثى جنس بين الذكر والأنثى، وهو لفظ فيه كثير من النشاز ولا يليق بمصطلحات النحو، إضافة إلى كونه ذا دلالة لغوية تحيل على معنى واحد لا غير.

1-3- تعدُّ الدلالة للمصطلح الواحد:

من شروط وضع المصطلح العلمي الدقيق ألا يدل إلا على معنى واحد، و«المشكلة المتمثلة في تعدد المصطلحات الدالة على مفهوم واحد أقلُّ أهمية من مشكلة دلالة اللفظ الواحد على مفاهيم متعددة؛ ذلك أنَّ المصطلح هو العنصر

¹ مصطفى طاهر الحيادة، من قضايا المصطلح اللغوي، عالم الكتب الحديث، دط، إريد (الأردن)، 1424هـ/2003م، ص133.

² جورج منري عبد المسيح وهاني جورج تابري، الخليل معجم مصطلحات النحو العربي، ص 221.

³ المرجع نفسه، ص 220.

— من مشكلات المصطلح النحوي قديماً وحديثاً (المفهوم واللفظ المناسب له- تعريف المصطلح)

الأساس في تحديد دلالات النص، ويترتب على ذلك أن يكون محدداً واضحاً قبل كل شيء»¹.

وتعد الدلالة للمصطلح الواحد قد يكون عند النحوي الواحد، فتجده يستخدم المصطلح في سياقات كثيرة لدلالات مختلفة، وقد يكون التعدد المفهومي عند مجموعة من النحاة، فاللفظ واحد واستخداماته تختلف من نحوي لآخر، ومن أمثلة النوع الأول:

مصطلح "التشديد" الذي يورده الفراء للدلالة على التضعيف²، وهو المعنى المعروف عند أهل اللغة، ويورده أحياناً للدلالة على معنى التوكيد، من ذلك قوله: «وقولك: اعجل اعجل، تشديد للمعنى»³، وذكر في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾ [الواقعة: 10]: «وإن شئت جعلت السابقون الثانية تشديداً للأولى»⁴.

وكذلك مصطلح "العماد" الذي أطلقه الفراء للدلالة على مفاهيم مختلفة، فقد أطلقه على ضمير الفصل في اصطلاح البصريين، وذلك في مواضع كثيرة⁵، وتابعه أبو العباس ثعلب⁶، وأطلقه على ما يسميه البصريون ضمير الشأن⁷،

¹ مصطفى طاهر الحيادة، المصطلح اللغوي العربي من البناء إلى التوحيد والاستقرار (رسالة ماجستير منشورة)، إشراف سمير إستيتية، جامعة اليرموك، 1993م، ص 153.

² ينظر: الفراء، معاني القرآن، 49/1.

³ المرجع نفسه، 177/1.

⁴ المرجع نفسه، 122/3.

⁵ المرجع نفسه، 104/1 - 248 - 409 - 113/2 - 145 - 352 - 37/3.

⁶ ينظر: أبو العباس أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط2، مصر، دون تاريخ، ص 43-133.

⁷ ينظر: الفراء، معاني القرآن، 51/1 - 287/2.

وتابعه في ذلك ثعلب¹، كما أطلقه على الألف واللام إذا اتصلت بالخبر المعرفة، من ذلك قوله: «فيكون هو» عمادا للاسم، والألف واللام عماد للفعل²، وفي هذا النص ورد لفظ العماد بمعنيين الأول بمعنى ضمير الفصل والثاني بمعنى الألف واللام، وقد سمى الفراء الخبر فعلا، ويبدو جليا أنه ينظر للفظ العماد باعتبار المعنى اللغوي، فكل ما يُعتمد عليه فهو عماد.

وقد لا يكون التعدد المفهومي مقتصرًا على نحوي واحد، بل يكون على نطاق واسع، ومن أمثلة ذلك مصطلح **الصفة** الذي تعددت دلالاته عند النحويين، وهي كالتالي:

**** الصفة بمعنى النعت**، وهو المعنى المشهور عند البصريين، وقد ورد بهذا المعنى عند الكوفيين³، على أنهم يستخدمون اصطلاح النعت أكثر.

****الصفة بمعنى الظرف**، وهو من استخدامات الكوفيين⁴.

****الصفة بمعنى حروف الجر**، وهو من استخدامات الكوفيين⁵.

¹ ينظر: أبو العباس ثعلب، مجالس ثعلب، ص 354 - 593.

² الفراء، معاني القرآن، 1/409-410.

³ ينظر: الفراء، معاني القرآن، 1/105 - 154 - 2/419، وينظر: أبو العباس ثعلب، مجالس ثعلب، ص 42.

⁴ ينظر: الفراء، معاني القرآن، 1/322 - 345، وينظر: ثعلب، مجالس ثعلب، ص 64 - 175.

⁵ ينظر: الفراء، معاني القرآن، 1/2 - 31 - 32 - 148 - 215.

— من مشكلات المصطلح النحوي قديماً وحديثاً (المفهوم واللفظ المناسب له- تعريف المصطلح)

****الصفة بمعنى الحال،** وقد ورد هذا المعنى عند سيبويه في (باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول)¹.

ومن أمثلة ذلك مصطلح **التفسير**، وهذه أشهر معانيه:

****التفسير بمعنى التمييز،** وقد ورد هذا المعنى عند سيبويه²، والفراء³، والمبرد⁴، وثعلب⁵.

****التفسير بمعنى المفعول لأجله،** وقد استخدمه سيبويه في باب (ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر)⁶، ويبدو أن سيبويه لم يقصد بالتفسير التسمية الاصطلاحية، وإنما توضيح المعنى فقد قال: «فانتصب لأنه موقوع له، ولأنه تفسير لما قبله لم كان؟»

****التفسير بمعنى المفعول معه،** وقد ورد هذا المعنى عند الفراء في تفسيره قول المولى عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: 64] حيث قال: «و"من" في موضع نصبٍ على التفسير»⁷.

¹ ينظر: سيبويه، الكتاب، 44/1.

² ينظر: سيبويه، الكتاب، 157/2.

³ ينظر: الفراء، معاني القرآن، 314/1 - 225/1 - 17/1.

⁴ ينظر: المبرد، المقتضب، 34/3.

⁵ ينظر: أبو العباس ثعلب، مجالس ثعلب، ص 265 - 273.

⁶ ينظر: سيبويه، الكتاب، 367/1.

⁷ الفراء، معاني القرآن، 417/1.

1-4- غموض المصطلح:

إنَّ من أهمِّ شروط وضع المصطلح «الميلُ إلى الجزالة في القول واليسر، والنفور من الصعب المُحمَّك في التعبير، و تفضيل الكلمة الدقيقة على الكلمة المبهمة والغامضة»¹، غير أننا لمسنا وجود بعض الاصطلاحات الغامضة والمبهمة، ومن ذلك لفظ "ملتئب" الذي أورده سيبويه، ويقصد به "المطرّد"، كما في قوله: «هذا باب ما شدَّ من المضاعف فشُبَّه بباب أقمتُ وليس بملتئب»²، وقوله: «أمّا ما كانت عينه ولامه من موضع واحد، فإذا تحركت اللام منه وهو فعل ألزموه الإدغام، فهذا ملتئب في لغة تميم وأهل الحجاز»³.

وقد بحثنا عن اللفظ وجذره في معاجم اللغة لنقف على معناه اللغوي فلم نعثر عليه، ولكن بالنظر إلى السياق الذي أورده فيه سيبويه فهو يعني المطرّد، خصوصا أنه قابله بلفظ الشذوذ، ومن عادة سيبويه اعتماد المتضادات في بيان المعنى.

ومن المصطلحات الغامضة مصطلح "الفعل المنشعب"، ويراد به الفعل المزيد، وقد ذكره عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) في كتابه "المفتاح في الصرف"، حيث عرفه بقوله: «والأفعال المنشعبة هي ما زادت على ثلاثة أحرف

¹ مولاي علي بوخاتم، المصطلح والمصطلحية الجهود والطرائقية (دراسة وصفية لراهن المصطلحية وآليات صياغة المصطلحات العربية)، مكتبة الرشاد، دون طبعة، الجزائر، 1425هـ/2004م، ص 39.

² سيبويه، الكتاب، 4/421.

³ المرجع نفسه، 4/417.

— من مشكلات المصطلح النحوي قديماً وحديثاً (المفهوم واللفظ المناسب لـ) تعريف المصطلح

أصول، أو على أربعة أصول، ويسمى المزيد فيهما¹، ومثل هذا الاصطلاح تركه أولى؛ لأنَّ مرادفه وهو الفعل المزيد قد استقر في عرف النحاة.

ومن غرائب المصطلحات ما ابتدعه أبو القاسم بن سعيد المؤدب (ت338هـ) في كتابه "دقائق التصريف"، من ذلك مصطلح (الفعل الملتوي) ويقصد به الليف المفروق، وسمّاه ملتوياً لالتواء الحرفين المعتلين بحرف صحيح².

ومصطلح (الفعل الموائي)، وهو ما كانت حروفه معتلة، ويقصد به الفعل وأى يئي وأيا فهو واءٍ إذا وعد، وسمّاه موائياً من لفظه³، وكذلك تقسيمه الفعل الماضي إلى نصٍّ وممثلٍ وراهنٍ، فالنصُّ ما كان لفظه لفظَ الماضي ومعناه معنى الماضي، نحو: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا﴾ [النحل:75]، والممثل ما كان لفظه لفظَ الماضي ومعناه للمستقبل، نحو: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحو:1]، والراهنُ المقيم على حالة واحدة، كقوله جلَّ وعلا: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا﴾ [الأحزاب:27]، فإنَّ الله كان قديراً وما زال⁴، وسمّى الأفعال المعتلة أفعالاً سقيمة⁵.

ومن المصطلحات الغامضة والمبهمة (الاسم المتشبّث) و(الاسم غير المتشبّث)، وقد اقترحهما أبو الحسن المجاشعي (ت479هـ) في كتابه (شرح

¹ عبد القاهر الجرجاني، المفتاح في الصرف، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، 1407هـ/1987م، ص44.

² أبو القاسم بن سعيد المؤدب، دقائق التصريف، تح: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، ط1، دمشق، 1425هـ/2004م، ص335.

³ المرجع نفسه، ص342.

⁴ المرجع نفسه، ص36-37.

⁵ المرجع نفسه، ص130.

عيون الإعراب)، والاسم المتشَبَّث هو الذي يدلُّ على نفسه وعلى مسمًى كأخ يدل على نفسه وعلى أخيه، وأب يدل على نفسه وعلى ابنه أو ابنته، وغير المتشَبَّث ما دلَّ على نفسه فقط، كعصا ورحى وما أشبه ذلك¹.

وإذا رجعنا إلى بعض المعاجم النحوية الحديثة فإننا سنعثر على العديد من المصطلحات الغامضة، ولعلَّ معجم الخليل لجورج متري عبد المسيح وهاني جورج تابري من أكثر المعاجم المتضمنة لهذا الصنف من المبهمات، ويبدو أن صاحبي المعجم يمتلكان طاقة تجديدية جعلتهما لا يقفان عند حدود التراث، بل نقبًا ونقراً عن كل جديد، وهما يقولان: «إنَّ ثروة مصطلحات نحونا لم تشمل جميع معاني النحو، فهنا مجال الإبداع والاجتهاد واسع: الحياة لا تعرف الجمود...»²، وهذه بعض الأمثلة ممَّا ورد في المعجم:

مصطلح (سنن لا تختلف) ويعني (المقيس عليه)³، وهو تركيب لا يستحق أن يسمَّى مصطلحاً من جوانب عدة؛ أولها أنَّه لفظ عام فضفاض غير دقيق، وهو لا يراعي الدقة في أداء المفهوم، وثانيها أنَّه تركيب وصفي، ودقة الشكل تقتضي أن تكون الصفة مفرداً، نحو: النعت السببي، والمفعول المطلق.... والصفة هنا جاءت جملة فعلية (لا تختلف)، إضافة إلى أنَّ لفظة (سنن) جاءت نكرة غير معرَّفة، والنكرة غير محدَّدة، وثالثها أنَّ التركيب ممجوج وغير مستساغ، ولا يراعي

¹ أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي، شرح عيون الإعراب، تح: حنا جميل حداد، مكتبة المنار، ط1، إريد- الأردن، 1406هـ/1985م، ص 52.

² جورج متري عبد المسيح وهاني جورج تابري، الخليل معجم مصطلحات النحو العربي، ص17.

³ المرجع نفسه، ص 237.

— من مشكلات المصطلح النحوي قديما وحديثا (المفهوم واللفظ المناسب له- تعريف المصطلح)

الذوق السليم، ولا نعلم هل ابتكرا المصطلح أم أنهما اقتطعاه من سياق نحوي أورده أحد النحاة من غير أن يحيلاه عليه.

مصطلح (الركن الأسمى)، ويراد به الفاعل¹، ولفظ (الأسمى) إيحائي ورمزي، ومجموع اللفظين يشكل عبارة لغوية شائعة، وهو يدل على منزلة الفاعل في الجملة، لكن مصطلح الفاعل أدق في التعبير لأنه القائم بالحدث، ثم لماذا لا يكون المبتدأ أو الخبر هو الركن الأسمى؟

ولعل أغرب المصطلحات التي أوردها صاحباً معجم الخليل مصطلحا (الكسع والكواسع) والمراد بهما الإلحاق واللاحق²، والكسع لغة مأخوذ من: ضرب فلان فلانا من دبره أو من خلفه، أما الإلحاق فهو ما يزداد على حروف الكلمة الأصلية لإحداث توازن صرفي، كي تجري الكلمة الملحقة في تصريفها على باقي الكلمات الملحقة بها، نحو: إلحاق الباء في جلبب، والواو في كوثر، والنون في رعشن، وقد جعل المؤلفان الكسع مرادفا للإلحاق إذا اختصّ بآخر الكلمة نحو رعشن، ليتناسب ذلك مع المعنى اللغوي للكسع.

ومن الاصطلاحات الغامضة ما اقترحه صاحباً المعجم المفصل في علوم اللغة (الألسنيات) وهو اصطلاح: «على جهة واحدة»: ويراد به اللفظ الذي دخله البناء³، وهذا المصطلح يفنقر لأهم شروط المصطلح، وهو الدقة في التعبير عن

¹ المرجع السابق، ص 230-445.

² المرجع نفسه، ص 330-333.

³ راجي الأسمر ومحمد التونجي، المعجم المفصل في علوم اللغة (الألسنيات)، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1414هـ/1993م، 422/1.

المفهوم، فالجهة لغةً هي الموضع أو المكان، أمّا البناء فهو حالة أو شكل آخر الكلمة، وليس موضعاً.

2- الحدود والتعريفات النحوية:

تعريف "التعريف":

يدلُّ التعريف في اللغة على معنى الإعلام بالشيء¹، كما يدل على معنى «تتابع الشيء متصلاً ببعضه ببعض»²

وقد ورد مفهوم التعريف منذ القديم ملتبساً بمفهوم (الحد): بين كونهما مصطلحين مختلفين، وبين كونهما شيئاً واحداً، يقول الشريف الجرجاني: «التعريف: عبارة عن ذكر شيء تستلزم معرفته معرفة شيء آخر»³، أمّا «الحدُّ: فقول دالٌّ على ماهية الشيء»⁴، فالحدُّ بهذا المعنى هو تمييزٌ للشيء عن غيره بذكر حقيقته كاملة، وفي هذا السياق يرد قول الزجاجي: «الحدُّ هو الدال على حقيقة الشيء»⁵ ذلك أنّه عنوانُ المحدود فينبغي أن يكون مساوياً له في الدلالة.

¹ جمال الدين بن منظور، لسان العرب، مادة (عرف)، 237/9.

² أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، ط1، بيروت، دون تاريخ، مادة (عرف)، 281/4.

³ الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، دار الكتب العلمية، ط3، بيروت، 1408هـ / 1988م، ص 62.

⁴ المرجع نفسه، ص 83.

⁵ أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، ط4، بيروت، 1982م، ص 46.

— من مشكلات المصطلح النحوي قديماً وحديثاً (المفهوم واللفظ المناسب له- تعريف المصطلح)

وعلى الطرف الآخر، يرى بعض العلماء أنه لا تباعد بين الحدّ والتعريف، فكلاهما يوصل إلى تحقيق المطلوب وهو المفهوم، فهما يؤدّيان دوراً واحداً في تحديد المعنى، ولذا فلا اختلاف بينهما، ومن هؤلاء التهانوي¹، ولنا في تعريف السكاكي للحدّ ما يحملنا على القول إنّه لا اختلاف بين المصطلحين، إذ جَمَعَ بينهما في قوله: «الحدّ عبارة عن تعريف الشيء بأجزائه أو بلوازمه، أو ربما بما يتركّب منها، تعريفاً جامعاً مانعاً، ونعني بالجامع كونه متناولاً لجميع أفرادهِ إن كانت له أفراد، وبالمانع كونه أبيضاً دخول غيره فيه»².

والتعريف قسمان: تعريف الكلمات، وهو ما يعرف بالتعريف المعجمي، وهو ألصق بالمعاجم اللغوية أو المعاجم العامة، إذ تعرّف الكلمات بعبارات تحوي ألفاظاً لغوية عامة، أو على شكل ترادف.

أمّا النوع الثاني فهو تعريف المصطلحات، وهو الذي يحدّد المميزات والخصائص التي تدخل في تحديد مفهوم مصطلح معين، ضمن نظام مصطلحي خاص، ويكون بإيجاد تعبير مفصل عن المصطلح، يقتصر عليه ولا يخرج عنه، يشمل خصائصه ومميزاته، وهذا الصنف ألصق بالمعاجم المختصة.

ويحتلّ التعريف مكانة بالغة الأهمية، فهو الركن الأساس في أيّ معجم، سواءً كان عاماً أو مختصاً، فبدونه لا تتحقّق قيمة المعجم، وهي تحديد المفهوم، فمن خلال التعريف تتضح الخصائص الدلالية للمصطلح، ومعلوم أنّ المصطلح خلافاً للكلمة يشترط فيه توحّد الدلالة أو المفهوم، ووفقاً لهذا الأساس لا يجوز

¹ ينظر: التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، 624/1.

² أبو يعقوب السكاكي، مفتاح العلوم، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1983م، ص 436.

النظر في المصطلحات بوصفها وحدات لغوية، بل بوصفها وحدات ذات مفاهيم محدّدة وثابتة، ضمن مجال معرفي خاص.

2-2- الحدود والتعريفات في كتب النحو:

كما أنّ صياغة المصطلحات مرّت بمراحل قبل أن تصل إلى درجة النضج والاستقرار، فإنّ صياغة تعريفات لتلك المصطلحات مرّت هي الأخرى بمراحل تطوريّة، فقد كانت التعريفات تُعرض بشكل عرّضي في المراحل الأولى من التأليف النحوي، ثم بدأ الاهتمام بالحدود النحوية متضمّنة في كتب النحو، ثم ظهرت معاجم خاصة بتعريف المصطلحات اللغوية والنحوية والصرفية.

ولا شكّ أنّ عناية النحاة المتقدمين بالحدود كانت ضئيلة؛ لأنّهم كانوا في مرحلة اتجهت إلى غاية أخرى، وهي البحث في نظام اللغة، وكشف أسرارهِ وتنظيمه في أبواب نحوية، غير أنّ هذا لم يمنع من وجود تعريفات وحدود نحوية، لكنها لم تكن بالصورة التي صارت عليها عند النحاة المتأخرين، ومن تلك المظاهر:

١/ تسمية بعض المصطلحات التي لم يتبلور مفهومها، ولم تتضح صورتها النهائية بعبارات طويلة واصفة، وهذا الشكل من المصطلحات يمثل مرحلة بدائية، قبل نضج الصورة الذهنية للمفهوم واختمارها في ذهن المتخصص، وهي أقرب وأميل إلى التعريف والتوضيح منها إلى المصطلح الفني الدقيق، ومن ذلك ما ذكره سيبويه في باب (التنازع): «هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كلّ واحد منهما

— من مشكلات المصطلح النحوي قديماً وحديثاً (المفهوم واللفظ المناسب له- تعريف المصطلح)

يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك.¹، وهذه العناوين الطويلة الأقرب إلى التوصيف والتوضيح كثيرة في الكتاب.

ونلمس هذا النوع في (المقتضب للمبرد) كقوله: «هذا باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول وفاعله مبهم، ولا يتصرف تصرف غيره من الأفعال، ويلزم طريقة واحدة، لأنَّ المعنى لزمه على ذلك.»² ويقصد به (التعجب).

√ الاعتماد على التمثيل لتوضيح المفهوم، ويغلب على سيبويه توضيحه للمصطلح بذكر أمثلة عنه تحدّد مفهومه، ومن ذلك تعريفه للمصدر بقوله: «والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل»³، وتعريفه للمستقيم الحسن والمستقيم الكذب والمحال الكذب بقوله: «فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس وسأتيك غدا ... وأما المستقيم الكذب فقولك: حملتُ الجبل وشربت ماء البحر... وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس»⁴، ويبدو أنَّ سيبويه يرى أنَّ المثال كافٍ لحمل المفهوم الذي يريد إيصاله، فلم يحتاج إلى الشرح والوصف، ومنه تعريفه للاسم بقوله: «فالاسم رجل، وفرس، وحائط»⁵، فاكتفى بتجسيد المعنى عن طريق التمثيل له.

وثمة محاولات في (الكتاب) لتعريف بعض المصطلحات تعريفاً كلياً جامعاً، ومن ذلك قوله: «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت

¹ سيبويه، الكتاب، 73/1.

² المبرد، المقتضب، 173/4.

³ سيبويه، الكتاب، 12/1.

⁴ المرجع نفسه، 26-25/1.

⁵ المرجع نفسه، 12/1.

لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع»¹، حيث إنَّ سببويه قد استغنى عن التمثيل، وانطلق من المفهوم المجرد، والعرض الدقيق المحكم غير الموسَّع، وكذلك فعل حين ذكر بعض أقسام الكلام من حيث الاستقامة والإحالة، فقد اكتفى بالتمثيل للمستقيم الحسن والمستقيم الكذب، في حين عرَّف باقي الأقسام، فقال: «وأما المحال فأن تنقض أولَ كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غدا، وسأتيك أمس ... وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه»².

ومما لا شك فيه أنَّ عناية النحاة بالحدود كانت في تزايد مستمر فقد تتبَّهوا لأهميتها بعد أن كانوا يهتمون ببحث أسرار اللغة وكشف نظامها وتبويب موضوعات النحو، وأصبح للحدود نصيب من أبواب النحو وموضوعاته، فكان النحاة يهتمون بإيجاد حدٍّ لكل مصطلح، وتتوَّعت حدودهم بحسب نظرهم إلى المصطلح ومعناه، وبحسب الخلفيات المعرفية لديهم.

ومن هؤلاء أبو بكر بن السراج (ت316هـ) الذي كان مولعا بإيراد الحدود النحوية، وقد صَدَّر كتابه (الأصول في النحو) بتعريف علم النحو، واعتلالات النحويين، وكان يستهل الباب النحوي بشرح مفصل عن المصطلح، فيذكر ما يدخل تحته من خواص، والفروق التي تميزه عن غيره، غير أنَّ ما يُعاب عليه هو استعاضته بألفاظ المنطق، ويظهر ذلك في لجوئه إلى استخدام مفهومي الجنس والنوع، وهما من مقولات أرسطو³.

¹ المرجع السابق، 12/1.

² المرجع نفسه، 25-26/1.

³ ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، 2012م، ص 81.

— من مشكلات المصطلح النحوي قديماً وحديثاً (المفهوم واللفظ المناسب له) - تعريف المصطلح

وقد كان أبو القاسم الزجاجي (ت337هـ) الذي عاش نحاة القرن الرابع الهجري واعياً تماماً بخطورة إدخال ألفاظ المنطق إلى الحدود النحوية، حيث دعا إلى أن تكون الحدود النحوية مستقاة من مقاييس النحو وحقائقه، مشيراً إلى تطابق بعض الحدود مع كلام المناطق، حيث يقول: «وبعض النحويين قد حذّوه [أي الاسم] حدّاً خارجاً عن أوضاع النحو، فقالوا: الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقترن بزمان، وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم، وإنّما هو من كلام المنطقيين، وإن كان قد تعلّق به جماعة من النحويين، وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم، لأنّ غرضهم غير غرضنا ومغزاهم غير مغزانا، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح»¹.

ولمّا كانت عناية النحاة بالحدود تخضع لمبدأ النشأة والتطور شأن كلّ العلوم، فإنّه من البديهي أن يواكب ذلك التطور روح العصر، والثقافة والفكر السائدين آنذاك، وما من شك في أنّ المنطق والفلسفة كانا في طليعة العلوم والثقافات المسيطرة والمهيمنة وهكذا تسربت إلى النحاة فكرة الحدّ الجامع المانع، الذي يبحث في ماهية الشيء وحقيقته، وبرز اتجاه حاول أن يضع للحدود قيوداً وشروطاً لصحتها، ومن مظاهر الاهتمام بتقييد الحدود كثرة الاعتراضات والانتقادات والردود عليها من طرف النحاة.

ومن المهتمين بالحدّ الجامع المانع السيد البطليوسي، وقد نقل لنا بعض تعريفات الكوفيين للاسم وهي: قول الكسائي: «الاسم ما وصف»، وقول الفراء: «الاسم ما احتمل التثوين والإضافة أو الألف واللام». وقول هشام الضرير:

¹ أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، ط4، بيروت، 1982م، ص 48-49.

«الاسم ما دخلت عليه الباء، أقول: مررت بمضروب، ولا أقول: مررت ببيضرب ولا بضرب.»، وقول الرياشي: «الاسم ما يضم فيه أي ما يكون خبراً.»، وقول معاذ الهراء: «الاسم ما لم يدلّ على زمان، كما أنّ الفعل ما دلّ على زمان»، وقد ردّ السيد البطليوسي هذه الحدود قائلاً: «وجميع ما ذكروه من هذه الأقوال لا يصح أن يكون حدّاً للاسم، إنّما هو رسم وتقريب، لأنّ شرط الحدّ أن يستغرق المحدود»¹، والرسم ما كان تمييزاً لبعض ماهية الشيء أو بعض صفاته، وليس غريباً أن يرفض البطليوسي هذه التعاريف، فالحدّ عنده «قولٌ وجيز يستغرق المحدود ويحيط به، ولذلك سمّاه المتكلمون: الجامع المانع»²، وهذا كله من آثار المنطق من جهة، وتطور الحدود من جهة ثانية.

2- 2- كتب الحدود والتعريفات:

لقد تفتّن علماء اللغة القدماء إلى ضرورة تعريف المصطلحات - وإن لم يكونوا في غفلة عن هذا كما بيّنّا- فصنّفوا معاجم وكتباً في الحدود، بعضها اقتصر على النحو والصرف، وبعضها استوعب طائفة من العلوم، كالفقه، والحديث، واللغة، والنحو... وكانوا يعمدون إلى ترتيبها ترتيباً موضوعياً، كما فعل الخوارزمي، أو يسلكون مسلك الترتيب الألفبائي على غرار المعاجم اللغوية العامة، كالتعريفات للجرجاني، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي، وغيرهما كثير.

¹ عبد الله السيد البطليوسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، تحقيق حمزة عبد الله النشتري دون مكان النشر، ط 1، 1399هـ/1979م، ص 10-11.

² المرجع نفسه، ص 7-8.

— من مشكلات المصطلح النحوي قديماً وحديثاً (المفهوم واللفظ المناسب له- تعريف المصطلح)

2-2-1- الحدود في النحو لأبي الحسن الرماني (ت386هـ): الرماني من نحاة بغداد، وهو من أوائل المهتمين بالحدود النحوية صنف رسالته (الحدود في النحو) والتي لا تتعدى بضع صفحات، وضمت 94 مصطلحاً، ما بين مصطلحات النحو كالاسم والفعل والحرف والإعراب والبناء والصفة والبدل... ومصطلحات أصول النحو كالحكم والعلة والقياس والعامل والأصل والفرع، وبعض المصطلحات التي لا علاقة لها بالنحو كالجنس والنوع والعارض والصورة والمادة والحادث والبرهان والمحتاج والعظيم والحقير، ممّا يؤكد طغيان المنطق الأرسطي على منهجه في ضبط المفاهيم، وقد اتسمت حدوده بالعبارة الوجيزة والمقتضبة.

وقد أورد الرماني بعض الاصطلاحات النحوية التي لم نعهدها عند النحاة قبله مثل مصطلح **العارض**، وهو المارُّ على طريق المطرد، ومصطلح **اللازم** وهو المارُّ على طريق النادر¹، وهما مذكوران ضمن أصناف الكلام، وهي المستقيم والمحال والقبيح والحسن والناذر والمطرد، وممّا لمسناه في حدوده أنّه كان أحياناً يشرح المصطلح بما هو أقرب إلى التفسير اللغوي البعيد عن المعنى النحوي المقصود، كقوله: «**الحسن**: هو المتقبَّل في نفس الحكيم»، وقوله: «**القبيح** هو المتكرَّر في نفس الحكيم»².

2-2-2- مفاتيح العلوم للخوارزمي (ت387هـ): ومن أقدم الكتب التي عُيّنت بالحدود النحوية (مفاتيح العلوم)، وقد جعله الخوارزمي في مقالتين، خصَّص الأولى للعلوم الشرعية والعربية، وهي: (باب في الفقه، باب في الكلام، باب في

¹ أبو الحسن الرماني، الحدود في النحو، مخطوط.

² المرجع نفسه.

النحو، باب في الكُتَّاب، باب في الشعر والعروض، وباب في الأخبار)، وخصَّص الثانية للعلوم الأعممية والدخيلة، وهي: (باب في الفلسفة، باب في المنطق، باب في الطب، باب في الارتماطيقية أو علم العدد، باب في الهندسة، باب في علم النجوم، باب في الموسيقى، باب في الجِيل، وباب في الكيمياء).

وقد أورد الخوارزمي بعض المصطلحات الغريبة التي نسبها إلى الخليل، والتي لم تُعرف في كتب النحو، ولم يتناقلها النحاة، مثل التوجيه، والنجر والقعر، والإرسال، والحشو .. يقول: «الرفع ما وقع في أعجاز الكلم منونًا نحو قولك: زيدٌ، والضم ما وقع في أعجاز الكلم غير منون، نحو: يفعلُ، والتوجيه ما وقع في صدور الكلم نحو عين عُمر، وقاف قُثم، والحشو ما وقع في الأوساط نحو: جيم رَجُل، والنجر ما وقع في أعجاز الأسماء دون الأفعال غير منونٌ ممَّا يَنُون، مثل اللام من قولك: هذا الجبلُ، والنصب ما وقع في أعجاز الكلم منونًا، نحو: زيدًا، والفتح ما وقع في أعجاز الكلم غير منون، نحو: باء ضربَ، والقعر ما وقع في صدور الكلم، نحو، ضاد ضرب، التفخيم ما وقع في أوساط الكلم على الألفات المهموزة نحو: سأل، والإرسال ما وقع في أعجازها على الألفات المهموزة، نحو: ألف قرأ، والتيسير هو الألفات المستخرجة من أعجاز الكلم، نحو قول الله تعالى: « فأضلونا السبيلا.»¹، والملاحظ أنَّه يفرِّق بين الرفع والضم، وبين النصب والفتح، تفريقًا مغايرًا لما عَرِف عند النحاة، بل إنَّه يجعل المضارع مضمومًا، ويجعل من موقع الحركة مبعثًا على اختيار المصطلح.

¹ أبو عبد الله بن يوسف الخوارزمي، مفاتيح العلوم، تحقيق محمد كمال الدين الأدهمي، مطبعة بريل بليدن، ط1، 1349هـ/1930م، ص30.

— من مشكلات المصطلح النحوي قديماً وحديثاً (المفهوم واللفظ المناسب له- تعريف المصطلح)

2-2-3- الحدود النحوية لابن الجبراني (ت 628هـ): الحدود النحوية رسالة صغيرة ضمت 90 مصطلحاً، وقد التزم ابن الجبراني بالإيجاز والاقتضاب، وكان ينقل تعريفات غيره دون الإشارة إلى القائل فيكتفي بلفظ (قيل)، واللافت في حدوده أنها صيغت بلغة بسيطة خالية من التعقيدات، كقوله: «حدّ التثنية: ضمّ الشيء إلى مثله من جنسه . وقيل: صيغة تدل على ذاتين مشتركيتين في اسم واحد والغرض منها اختصار العطف»¹.

2-2-4- شرح الحدود النحوية للفاكهي (972هـ): الكتاب يضمّ إلى جانب مصطلحات النحو والصرف، قدرًا ضئيلاً من مصطلحات العروض، وقد اعتمد الفاكهي على الشرح الممزوج، بحيث خصّص الحيز العلوي من الكتاب لذكر الحدود، وخصّص المتن لذكر الشروح.

وصدّر الكتاب بحدّ الحدّ وأقسامه، والجدير بالذكر أنّه جعل الحدّ والتعريف شيئاً واحداً، فيقول: «اعلم أنّ الحدّ والمعرّف [أي التعريف] في عرف النحاة والفقهاء والأصوليين، اسمان لمسمّى واحد، وهو ما يميّز الشيء عمّا عداه، ولا يكون كذلك إلاّ إذا كان جامعاً مانعاً»².

ويمكن أن نلخص ما ميّز (شرح الحدود النحوية) في النقاط الآتية:

١/ بيان محترزات الحد، ومنه احترازه في حد المفاعيل، والحال....بذكر أنّها أسماء فضلة في كلّ مرة.

¹ ابن الجبراني، الحدود النحوية، تحقيق زاهدة عبد الله محمد، منشور ضمن مجلة التربية والعلم، جامعة الموصل، مجلد 12، ع3، 2005م، ص 226.

² جمال الدين الفاكهي، شرح الحدود النحوية، تحقيق محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس، ط1، بيروت، 1417هـ/1996م، ص 44-45.

√ استخدام بعض تعبيرات واصطلاحات المنطقيين، نحو حد النكرة، وهو «ما شاع في جنس موجود في الخارج تعدّده [كلُّ ما هو في الخارج كالإنسان والحيوان] أو مقدّر وجودُ تعدّده فيه [كالشمس فإنّها تصدق بمتعدّد]¹».

√ ذكر آراء النحاة المتعلقة بالحدود، والموازنة بينهما، وترجيح رأي على آخر في بعض الأحيان، وهنا تظهر شخصيته النحوية

√ تخلو الحدود من الاستشهادات، فهي مختصرة مركّزة، أمّا الشروح فتعتمد على الشواهد، وهي: القرآن الكريم (ستون آية)، والحديث الشريف (ستة أحاديث)، والشعر (ثلاثة وثلاثون بيتاً)، ومعظمها أشطار أبيات، وبعض المأثور من كلام العرب، والأمثلة المصطنعة.

√ رغبة الفاكهي في أن تكون الحدود دقيقة ومركزة، جعلته -في بعض الحدود- ينحو منحى فيه شيء من التعقيد، من ذلك قوله: «حدُّ الاختصاص: حكمٌ علّق بضمير ما تأخر عنه لمتكلم أو لغيره، من اسم ظاهر معرّف.²» ومع أنّه شرح الحدّ بالتمثيل، إلّا أن ذلك ليس كافياً لطالب علم غير متمكّن، لأنّه أغفل قضية حذف الفعل، وعلاقة ذلك بتسمية الاختصاص.

ويعد هذا الكتاب أفضل من سابقه، فقد سعى الرماني إلى تحقيق الحد الجامع، ونقل أقوال العلماء قبله، كما أنه ضمّ أكثر مصطلحات النحو العربي.

¹ الفاكهي، شرح الحدود النحوية، ص 102.

² المرجع نفسه، ص 153-154.

— من مشكلات المصطلح النحوي قديماً وحديثاً (المفهوم واللفظ المناسب لـ) تعريف المصطلح

2-3- تعريف المصطلح في معاجم المصطلحات النحوية:

لقد كثرت التصانيف في المصطلح النحوي وامتألت بها رفوف المكتبات، غير أنَّ المؤسف أنَّه ليس فيها جميعاً واحداً من معاجم المصطلحات النحوية، وإن وجدت فهي قليلة جداً، والملاحظ أنَّ مجمل معاجم المصطلحات النحوية التي وضعت كانت نتيجة جهود فردية، ومثلها معاجم الإعراب والمعاجم النحوية الأخرى، إذ لم يكن لمجامع اللغة العربية أيُّ دور في مراجعة أو الإشراف أو المصادقة على هذه المعاجم، وعلى بعض الإبداعات الاصطلاحية الواردة فيها.

ويمكن أن نميِّز بين نوعين من المعاجم النحوية:

2-3-1- معاجم مختلطة (إعراب - دروس - تعريفات):

تصدَّى الكثيرون للتأليف النحوي المعجمي، وظنَّ بعضهم أنَّ الشموليَّة وتلبية حاجة القارئ تستدعي منهم أن يقطفوا من كل حديقة باقة؛ فجعلوا معاجمهم وعاءً يضمُّ ألفاظاً معربة، ودروساً نحويَّة كتلك التي في كتب النحو، إلى جانب التعريفات، ومن بين تلك المعاجم:

معجم لغة النحو العربي لأنطوان الدحاح: صنَّف أنطوان الدحاح موسوعة في علم العربية، منها معجمنا هذا، وقد طبع باللغة العربية، وطُبِع أيضاً مقروناً بترجمة إلى اللغة الفرنسية، وترجمة أخرى إلى اللغة الانجليزية، ومواد المعجم مؤرعة بين كلمات معربة، ومصطلحات معرَّفة، وصيغ صرفية، ويبدو أنَّ الدحاح يمتلك طاقات فكرية تجديديَّة دفعت به إلى اقتراح صيغ صرفية جديدة، من ذلك قوله: «مُياعلة: وزن المصدر القياسي لمزيدات الثلاثي، أصل الفعل

الماضي المزيد(فاعل)، وزنه الخاص (ياعل)، لأنّ فاءه ياء: يامن ميامنة.¹، وقوله أيضاً: «موعل: وزن قياسي لاسمي المكان والزمان من المجرد الثلاثي من المضارع المعلوم (وعل يعِل)، فاءه واو: موعد.²».

إنّ هذا التغيير يقتضي أن نجعل لكل حرفٍ علةً موضعاً في الميزان الصرفي، نحو: يسير (يفيل)، يقول (يفول)، يسمو (يفعو)، يمشي (يفعي)، القاضي (فاعي)، مستودع (مستوعل)، وعى يعي (وعى يعي)، عوى (قوى) ... ومعلوم أنّ النحاة جعلوا الفاء والعين واللام، قالباً عاماً تخضع له كلّ الألفاظ، وإضافةً حروفِ العلة ستؤدّي حتماً إلى الإكثار من الصيغ، وزيادة الخلط والتعقيد، فإذا كان وزن الفعل وعى هو (وعى)، ووزن يعي هو (يعي)، فما الذي استقدناه من هذا الخرق الصرفي؟

المعجم المفصّل في النحو العربي لغريزة فوال بابتي: المعجم مكّون من جزأين، ضمّنته صاحبه تعريفات مصطلحيّة مقتضبة، ودروساً نحوية مطوّلة، وكلماتٍ معربة، ونعثر في المعجم على ألفاظ لا تصل النحو بأدنى صلة³، نحو: «آب: هو علم على الشهر الذي يلي شهر تموز، وهو من أشهر الصيف في لبنان.»، ولفظة «أبد: بمعنى توحش، فعل ماضٍ، وتأبّد الحيوان، أي توحش»، ولفظة (إثم) و(الأحد): أحد أيام الأسبوع، ولفظة (أدّ)، وغير ذلك من المداخل غير النحوية.

¹ أنطوان الدحاح، معجم لغة النحو العربي، مكتبة لبنان، ط2، بيروت، 1996م، ص 329.

² المرجع نفسه، ص 326.

³ ينظر: غريزة فوال بابتي، المعجم المفصّل في النحو العربي، دار الكتب العلمية، ط1، 1413هـ/1992م، ص 45/1 - 47/1 - 52/1 - 67/1.

— من مشكلات المصطلح النحوي قديماً وحديثاً (المفهوم واللفظ المناسب له) - تعريف المصطلح

المعجم المفصل في علم الصرف لراجي الأسمر: لقد توسّع صاحب المعجم في أبواب كثيرة، من ذلك مصطلح (الإدغام)، ومصطلح (الاسم الثلاثي المزيد) حيث ذكر الأنواع مفصلة، ومنه مصطلح الإبدال؛ الذي وقف عنده وقفة مطوّلة تجاوزت ثلاثين صفحة، فتطرّق إلى حروف الإبدال (الألف، التاء، الجيم، الطاء، الزاي، الكاف، الشين...) وهذه الإطلاقات تجعل المعجم غير خالصٍ للتعريفات، وهذا بارز في عنوانه من خلال لفظ (المفصل).

وأجديني أعجب وأنا أرى المؤلّف يبدع، لا لشيء إلاّ ليحقق التناغم مع عنوان ومادة المعجم، فقد أدرج مدخل (أصول الصرف) فقال: «هي في الاصطلاح، علم يُبحث فيه عن أدلة النحو»¹، فهل يعني هذا أنّ الصرف أشمل من النحو؟ وزاد (أصول الصرف السماعية)، وكذلك (أدلة الصرف) وهي السماع، والإجماع، والقياس، والاستقراء، والاستحسان، وعدم النظر، وعدم الدليل²... وكان من المفترض أن يقول (أدلة النحو)، ولكنه أجاز لنفسه هذا التعديل، كي ينسجم المصطلح مع مادة المعجم وهي الصرف.

2-3-2- المعاجم المختصة بالمصطلحات:

معاجم المصطلحات النحوية قليلة مقارنة بالمعاجم النحوية ومعاجم الإعراب، وأشهر تلك المعاجم هي:

المعجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية لمحمد إبراهيم عبادة: يعدّ هذا المعجم بحق أفضل المعاجم المختصة حديثاً، وقد ذكر الدكتور

¹ راجي الأسمر، المعجم المفصل في علم الصرف، دار الكتب العلمية، دط، بيروت، 1418هـ/1997م، ص 144.

² المرجع نفسه، ص 77-78.

محمد إبراهيم أنَّه عكف على كتب التراث، وجمع عددًا من تلك المصطلحات وضمَّنها معجمه، وابتعد عن المصطلحات الحديثة التي تمثل رؤية فردية ولا تسعى إلى توحيد المصطلح، وقد استقر اختياره على المصطلحات التراثية ليتماشى ذلك مع الغرض من المعجم، وهو محاولة تذييل الصعوبات التي تقف أمام الباحث المطلَّع على الكتب القديمة¹، وقد تقصَّى محمد إبراهيم السلامة في عرض مادته، وخلص معجمه من الشوائب، وكان ينقل التعريفات في الغالب عن النحاة ويحيل إلى المصدر الذي أخذ عنه، وحجم التعريفات متوسط، لا يميل إلى التوسع المفرط الذي يخرج التعريف إلى دائرة الشرح والوصف، ولا يميل إلى الضيق الشديد الذي يصعب معه فهم مدلول المصطلح، ومن الجدير بالذكر أنَّ صاحب المعجم أحسن انتقاء الأمثلة و الشواهد التوضيحية ، وتوظيفها لتبسيط المفهوم أكثر.

ويلاحظ على المعجم افتقاره لمصطلحات أصول النحو افتقارًا مَحَلًّا، فهي تعدُّ على الأصابع ولا تتجاوز مصطلحات (السماع، الجر بالمجاورة، الخفض على الجوار، الجر على التوهم، المطرَّد، الشاذ، العامل اللفظي، العامل المعنوي، الشاهد، الإجراء على الموضع).

معجم المصطلحات النحوية والصرفية لمحمد سمير نجيب اللبدي: حجم ومادة المعجم قليلة كسابقه، وقد صرَّح صاحبه أنَّه أراد أن يكون لبنة لبناء صرح معجمي موسوعي، وقد اكتفى بما هو شائع معروف من المصطلحات، وكان يحيل على المصدر الذي أخذ عنه المصطلح، أو التعريف إن كان النقل حرفيًا، غير أنَّ المعجم فيه بعض النقائص، وأهمها:

¹ محمد إبراهيم عبادة، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، ص 5.

— من مشكلات المصطلح النحوي قديماً وحديثاً (المفهوم واللفظ المناسب له- تعريف المصطلح)

تجاوز محمد سمير نجيب في كثير من الأحيان حدود التعريف إلى الشروح والدروس النحوية، التي احتلت حيزاً كبيراً من المعجم يربو على ستين صفحة، بالنظر إلى أنَّ المعجم من الحجم الصغير، والمقدر بمائتين وثمان وسبعين صفحة، وهذا عيب آخر يخرج المعجم من بعض خصوصياته ومواصفاته، ليجعله قريباً - بعض الشيء- من كتب النحو، وقد وقع محمد إبراهيم عبادة صاحب معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية في الخطأ نفسه لكأنه كان أقل حدة، ولم يشمل سوى مواضع قليلة من المعجم.

نظام ترتيب المصطلحات المركبة في المعجم نظام معقد، ولا يتطابق مع سمات المصطلح المركب، الذي يتشكل معناه الكلي باشتراك ركنيه، سواءً رُكّب تركيباً وصفيّاً أو إضافياً أو بالعطف، لذلك فإنَّ إتباع محمد سمير نجيب منهج تقسيم المصطلح وترتيبه وفق الجزء الثاني منه، نحو : المطلق ، وهو المفعول المطلق، السببي وهو النعت السببي هو إخلالٌ بمفهوم المصطلح من جهة، وإهدارٌ لمادة المعجم من جهة ثانية؛ ذلك أنَّ القارئ لم يتعوّد على هذا النظام المستحدث و الغريب، وهذا ما يؤدي إلى عدم تغطيته إلى موضع المصطلح في المعجم، ويؤدي إلى تفكيك العوائل المصطلحية التي تنتمي إلى مفهوم نحوي واحد يجمعها، وهذا النظام له نصيب هو الآخر في تهميش دور المعجم، والتقليل من قيمته المعرفية

٧/الخليل معجم مصطلحات النحو والعربي لجورج متري عبد المسيح وهاني جورج تابري: لقد كانت لنا وقفات كثيرة مع هذا المعجم الذي ضمَّ كمّاً هائلاً من المصطلحات، غير أنَّها شملت الرثَّ الرديء والجيد، المستساغ وغير المستساغ، المرفوض والمقبول، ويمكن أن نجمل أهمَّ ما ميز المعجم في ما يلي:

√ أدت كثرة المرادفات إلى تضخيم الحيز المخصص لها، وهذا يعني أن ما يقرب من ثلاثة أرباع المعجم أو ما يزيد على النصف قد شغلته الإحالات على المصطلحات الأخرى دون تعريف أو تمثيل، في حين شغلت التعريفات ما يربو على الربع أو ما يقل عن النصف من حجم المعجم، وقد أحدث ذلك اضطراباً بين الإحالات والتعريفات، إذ بقيت بعض الصفحات خالية إلا من المداخل منفردة.

√ غياب ذكر واضع المصطلح، وانعدام الإحالة على مراجع ومصادر المعجم، وهذا الأمر لا يقل خطورة عما سبق ذكره، لأن ترك المصطلحات دون توثيق سيدفع بالقارئ إلى التخبُّط بين شناعة المصطلحات وصلاحتها، وبين المتراكمات التي لا يمكن رُدّها إلى شخص معين، ولا إلى زمن معين.

√ خرج المعجم في مواضع كثيرة عن حدود التعريف المصطلحي إلى الدرس النحوي، حيث إنَّ صاحبي المعجم كانا يعتمدان التنظيم في عرض المعلومات النحوية، بما يشبه كتب النحو التعليمية والميسرة، وهذا ما يفقد المعجم خصوصيته.

√ وقع صاحبا المعجم في كثير من النقائص التعريفية والأخطاء النحوية، حيث عرّفا بعض المصطلحات تعريفات شكلية و ظاهرية أقرب إلى التعريفات اللغوية منها إلى الاصطلاحية.

— من مشكلات المصطلح النحوي قديماً وحديثاً (المفهوم واللفظ المناسب له) - تعريف المصطلح

ومنها: تعريف (التأنيث) بأنه «اعتبار الاسم مؤنثاً نحو : شمس، ورقة .»¹، وتعريف (التثنية) بأنها «جعل الاسم مثلى»²، وكلاهما تعريف بالدوران، كأن نقول: الرحيل هو: أن ترحل.

وذكرنا في مدخل (التنكير): «هو جعل المعرفة نكرة، نحو : القلم، قلم»³، وهذا تحديد لغوي سطحي.

وفي جانب آخر قد نجد صاحبي المعجم يقدمان المرادف للمصطلح المعرف دون الإشارة إلى علاقته بالمفهوم، ودون تفسير وتعليل سبب اختيار ذلك المصطلح، مما يؤدي إلى التشويش والغموض في مفهومه، ومن ذلك اعتبار مصطلح (الإهمال) مرادفاً للمصطلح (التجرد)⁴، والفرق بينهما بيّن، فالإهمال هو عدم تأثير اللفظ فيما بعده بالرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، والتجرد هو عدم وجود العامل اللفظي، وهو عامل معنوي لرفع الفعل المضارع لتجرده من النواصب والجوازم، ورفع المبتدأ والخبر لتعريفهما من النواسخ.

ومنه قولهما: «النظائر : اصطلاحاً: 1 . الإبدال المعنوي، 2 . المصدر الصناعي»⁵، والنظير هو المثل والمساوي، سواءً كان ذلك في الجانب اللفظي، أو المعنوي، أو بين الأوزان الصرفية أو الوظيفة النحوية، والسؤال المطروح هو: كيف

¹ جورج متري عبد المسيح وهاني جورج تابري، الخليل معجم مصطلحات النحو العربي، ص 136.

² المرجع نفسه، ص 138.

³ المرجع نفسه، ص 160.

⁴ المرجع نفسه، ص 118.

⁵ المرجع السابق، ص 455.

يكون المصدر الصناعي واحدًا من النظائر؟ أهو نظير المصدر الأصلي ومصدر المرة و مصدر الهيئة و المصدر الميمي؟ ولا رابط بينهما من جانب الوزن إلا من حيث اشتراكهما في المعنى المجرد، فإن جاز اعتبارها نظائر من هذا الجانب، فلماذا اقتصر صاحب المعجم على المصدر الصناعي دون غيره من المصادر ؟ ثم ما موضع الإبدال المعنوي من النظائر؟

ومنه قولهما: «المجاز: اصطلاحًا: النحو»¹، ولا يوجد ترادف بينهما البتة.

وقالا أيضا في مدخل (العمل): «لغة: مصدر عمل: فعل، وعمل في الشيء أحدث فيه أثرًا. واصطلاحًا: الإعراب. ركناه: العامل، المعمول»²، والعمل ليس مرادفا للإعراب، والأمثلة من هذا النوع كثيرة يقصُر هذا البحث عن ذكرها جميعا، وإنما أردنا الإشارة إلى بعضها.

والملاحظ على مجمل هذه المعاجم النحوية أنها لم تمط اللثام عن مصطلحات أصول النحو، وقد صنّف أشرف ماهر النواجي كتاب (مصطلحات علم أصول النحو، دراسة وكشاف معجمي)، اهتمّ فيه بتحديد دلالات عدد كبير من المصطلحات التي وردت في كتاب الخصائص، والأصول لابن السراج، والإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة لابن الأنباري، والاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، وقام برصد التطور الدلالي لتلك المصطلحات بعد تأصيلها، وذكر الآراء والاختلافات النحوية فيها، فكانت دراسته أشبه بمعجم تاريخي يؤصّل للمصطلح، ويحدّد دلالاته المختلفة.

¹ المرجع نفسه، ص 367.

² المرجع نفسه، ص 294.

— من مشكلات المصطلح النحوي قديماً وحديثاً (المفهوم واللفظ المناسب له- تعريف المصطلح)

وقد أشار النواجي إلى نقص التأليف في هذا المجال، قائلاً:

«إنَّ معاجم المصطلحات النحوية لم تقم بالهدف المرجوَّ منها في تفسير مفهوم بعض المصطلحات المتعلقة بأصول النحو، ومعظم المصطلحات التي ذُكرت في تلك المعاجم لا نجد لها تحديداً دقيقاً»¹، وأضاف قائلاً: «إنَّ الدراسات التي عرضت لأصول النحو، لم تقف طويلاً أمام المصطلحات، بل تطرقت لاختلاف العلماء في قبول القياس وغيره من الأصول»².

خاتمة:

وانطلاقاً ممَّا سبق ذكره نشير إلى أنَّ أزمة المصطلح النحوي ما زالت لم تُعالج بشكل جذري؛ فما زلنا نجد بعض المحدثين الذين يفتحون الباب أمام تعدد المصطلحات للمفهوم النحوي الواحد، وبعضهم يفتح الباب للتجديد والابتكار دون النظر في شروط وضع المصطلح العلمي، والمؤسف أنَّ هذه المصطلحات يتم نشرها ضمن معاجم متخصصة غير خاضعة للرقابة من طرف الهيئات والمجامع اللغوية، فأغلبُ معاجم المصطلحات والمعاجم النحوية عموماً هي نتاج عمل فردي، وليس عمل جماعات متخصصة، وهو المطلوب نظراً لثراء المنظومة المصطلحية النحوية وتشعبها، ممَّا لا يسمح لفرد واحد أن يلمَّ بجميع جوانبها.

¹ أشرف ماهر النواجي، مصطلحات علم أصول النحو والصرف (دراسة وكشاف معجمي)، دار غريب، دط، القاهرة، دون طبعة، دون تاريخ، ص7.

² أشرف ماهر النواجي، مصطلحات علم أصول النحو والصرف (دراسة وكشاف معجمي)، ص8.

قائمة المصادر والمراجع:

- 1- ابن الجبراني، الحدود النحوية، تحقيق زاهدة عبد الله محمد، منشور ضمن مجلة التربية والعلم، جامعة الموصل، مجلد12، ع3، 2005م.
- 2- أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي، شرح عيون الإعراب، تحقيق حنا جميل حداد، مكتبة المنار، ط1، إريد- الأردن، 1406هـ/1985م.
- 3- أبو العباس أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط2، مصر، دون تاريخ.
- 4- أبو العباس بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، القاهرة، 1415هـ/1994م.
- 5- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق علي النجار، دار الكتاب العربي، دط، بيروت، دون تاريخ.
- 6- أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، ط4، بيروت، 1982م.
- 7- أبو القاسم بن سعيد المؤدب، دقائق التصريف، دقائق التصريف، تح: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، ط1، دمشق، 1425هـ/2004م.
- 8- أبو زكريا بن زياد الفراء، معاني القرآن، عالم الكتب، ط3، بيروت، 1403هـ/1983م.

— من مشكلات المصطلح النحوي قديماً وحديثاً (المفهوم واللفظ المناسب له) - تعريف المصطلح

9- أبو عبد الله بن يوسف الخوارزمي، مفاتيح العلوم، تحقيق محمد كمال الدين الأدهمي، مطبعة بريل بليدن، ط1، 1349هـ/1930م.

10- أبو يعقوب السكاكي، مفتاح العلوم، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1983م.

11- أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، ط1، بيروت، دون تاريخ، مادة (عرف)، 281/4.

12- أشرف ماهر النواجي، مصطلحات علم أصول النحو والصرف (دراسة وكشاف معجمي)، دار غريب، دط، القاهرة، دون طبعة، دون تاريخ.

13- أنطوان الدحداح، معجم لغة النحو العربي، مكتبة لبنان، ط2، بيروت، 1996م.

14- إيناس كمال الحديدي، المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، دار الوفاء، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2006 م.

15- بهاء الدين بن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الفكر، ط1، دمشق، 1402هـ/1982م.

16- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، دط، الدار البيضاء - المغرب، 1994م.

18- جمال الدين الفاكهي، شرح الحدود النحوية، تحقيق محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس، ط1، بيروت، 1417هـ/1996م.

18- جمال الدين بن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، دط، دون تاريخ.

- 19- جورج متري عبد المسيح و هاني جورج تابري، الخليل معجم مصطلحات النحو العربي، مكتبة لبنان، ط1، بيروت، 1410هـ/1990.
- 20- حامد صادق قنيبي، مباحث في علم الدلالة والمصطلح، دار ابن الجوزية، ط1، عمان، 1425هـ/2005م.
- 21- راجي الأسمر، المعجم المفصل في فعلم الصرف، دار الكتب العلمية، دط، بيروت، 1418هـ/1997م.
- 22- راجي الأسمر ومحمد التونجي، المعجم المفصل في علوم اللغة (الألسنيات)، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1414هـ/1993م.
- 23- الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، دار الكتب العلمية، ط3، بيروت، 1408هـ / 1988م.
- 24- عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، 2012م.
- 25- عبد القاهر الجرجاني، المفتاح في الصرف، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، 1407هـ/1987م.
- 26- عبد الله السيد البطليوسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، تحقيق حمزة عبد الله النشتري دون مكان النشر، ط1 ، 1399هـ/1979م.
- 27- عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، دار الكتب العلمية، ط1، 1413هـ/1992م.

— من مشكلات المصطلح النحوي قديماً وحديثاً (المفهوم واللفظ المناسب له) - تعريف المصطلح

28- عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات بجامعة الرياض، ط1، الرياض، 1401هـ/1981م.

29- محمد إبراهيم عبادة، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، مكتبة الآداب، ط2، القاهرة، 2001م.

30- محمد نجيب سمير اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، دط، بيروت، دون تاريخ.

31- محمد علي التهانوي، كشف اصطلاحات الفنون، وضع حواشيه : أحمد حسن البسج، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1418هـ/1993.

32- محمد مرتضى الحسين الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق حسين نصار، مطبعة حكومة الكويت، دط، الكويت، 1369هـ/1969م.

33- محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار الغريب، دط، القاهرة، دون تاريخ.

34- مصطفى طاهر الحيادة، (رسالة ماجستير) المصطلح اللغوي العربي من البناء إلى التوحيد والاستقرار، جامعة اليرموك، 1993م.

35- مصطفى طاهر الحيادة، من قضايا المصطلح اللغوي، عالم الكتب الحديث، دط، إربد (الأردن)، 1424هـ/2003م.

36- موفق الدين بن يعيش، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، دون طبعة، دون تاريخ.

37- مولاي علي بوخاتم، المصطلح والمصطلحية الجهود والطرائقية (دراسة وصفية لراهن المصطلحية وآليات صياغة المصطلحات العربية)، مكتبة الرشاد، الجزائر، دط، 1425هـ/2004م.